United Nations الأمم المتحدة

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

بيان صحفي

يخصص صندوق لبنان الإنساني 6 ملايين دولار أميركي لدعم الفئات الضعيفة من السكان

بيروت 17 كانون الثاني/يناير 2022 - كجزء من خطة الاستجابة للطوارئ (ERP)، سيبدأ أربعة عشر مشروعاً للمنظمات غير الحكومية الممولة من الصندوق الإنساني اللبناني (LHF) هذا الشهر بتوفير مساعدات متعلقة بحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدة التعليمية للسكان الأكثر ضعفاً والمتضررين من الأزمة المستمرة والمتعددة الأوجه في لبنان. هذا هو التخصيص الرابع للتمويل من الصندوق الإنساني اللبناني في عام 2021 وقد خصَّص 6 ملايين دولار أميركي.

يتم تنفيذ الأنشطة من قبل 6 منظمات غير حكومية وطنية و7 منظمات دولية وتستهدف جميع الفئات الضعيفة من السكان مع التركيز على الوصول إلى المجموعات غير المدعومة حالياً من اللبنانيين واللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين. 61 في المائة من السكان المستهدفين هم لبنانيون، و32 في المائة سوريون، و4 في المائة مهاجرون، و3 في المائة فلسطينيون.

"ويؤدي الصندوق الإنساني اللبناني دوراً حاسماً في التركيز على أولئك الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة العاجلة، مستهدفًا دعمه للفئات الأكثر ضعفًا. في هذا التخصيص، سيكون الدعم للأطفال غير الملتحقين بالتعليم أو المعرّضين لخطر التسرّب المدرسي، والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأفراد المعرضين لخطر الاستغلال وسوء المعاملة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة" قالت نجاة رشدي، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في لبنان، والوصية على الصندوق.

كعنصر من عناصر الشفافية والمساءلة في التمويل المقدم من خلال الصندوق الإنساني اللبناني، يحافظ الصندوق على التزام بعدم التسامح مطلقًا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين (SEA). والهدف هو أن يكون لجميع شركاء الصندوق أنظمة قوية في مؤسساتهم تحول دون حدوث أي شكل من أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وفي حال فشل ذلك، أن تكون أنظمتهم قادرة على الإستجابة للضحايا بشكل فعّال.

"يأتي هذا التمويل من الصندوق الإنساني اللبناني في وقت حرج مع استمرار تدهور الوضع المزري في لبنان، ولم تتلقَّ خطة الاستجابة للطوارئ سوى 36.2 مليون دولار (9.5٪) من إجمالي الطلب البالغ 383 مليون دولار، مما يترك أنشطة ملحوظة تُعنى بإنقاذ الأرواح غير مُموَّلة وبالتالي لا يتم تلبيتها". وأضافت رشدي: "نحن نعتمد على دعم المانحين السخي لتلبية هذه الاحتياجات الحيوية غير الملباة بينما ندعو جميعًا إلى التنفيذ السريع والفعال للإصلاحات، باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء الاحتياجات الإنسانية وبدء مسار التعافي المستدام".

-النهاية-

للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع:

هيلينا مازارو، *نائبة رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية*، mazarro@un.org
هنري سيمونان، *مسؤول مساعد في الشؤون الإنسانية*، simonin@un.org